حربُ الكوكا في بوليڤيا

الانتفاضة الشعبية في مواجهة العولمة

شفيق عسل❖

بالرغم من التغطية الإعلامية الضعيفة لأحداث شهريْ كانون الأول (يناير) وشباط (فبراير) من هذا العام في بوليڤيا، فإنّها تستأهل أن يُنظر إليها نظرةً دقيقةً. ذلك أنّها تمثِّل ظاهرةً جديدةً في مواجهة سلطة الدولة من جهة، وفي مواجهة العولمة والنيوليبرالية من جهة أخرى، الأمرُ الذي يُبرز دورَ الانتفاضة الشعبية كظاهرة جديدة في الردّ على العولمة والنيوليبرالية.

منذ عام ٢٠٠٠ تواجه السلطةُ البوليڤية تظاهراتٍ شعبية كبيرة ذات أوجه متعدّدة وخصوصيات جديدة، مثلَ تظاهرات المزارعين من الأصل الهنديّ من سكّان البلد الأصليين، وبروزِ حركة الكوكاليروس (وهم زارعو ورقة الكوكا) وتنظيمِها السياسيّ «الماس.» وقد استُهِلَّ القرنُ الحادي والعشرون بما سُمِّي «حربَ الماء» في مدينة كوتشابنبا في أوائل سنة ٢٠٠٠، إذ استطاع سكّانُ المدينة طردَ الشركة الأميركية «بيتشل» التي كانت قد استولتْ على شركة المياه العامة عبر عمليات الخصخصة تحت ضغط البنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ.[1] أما أحداث الشهريْن الأوليْن من سنة ٢٠٠٣ فقد انفجرتْ بسبب قوانين منع زراعة الكوكا، وهو ما يَسمح بتسميتها بـ «حرب الكوكا» لأنّها تحوّلتْ إلى معارك حقيقية في الشوارع.

ورقةُ الكوكا: الشعب في مواجهة العولمة

لكي نَفهم جيّدًا موضوعَ ورقة الكوكا في بوليڤيا يجب أن نعرف أنّ عددًا كبيرًا من البوليڤيين، يعتمدون في معيشتهم على زراعتها. فهذه الورقة يَستهلكها أغلبُ السكّان عن طريق المضغ (بما يُشْبه القاتَ في اليمن) ويحوِّلونها إلى نوع من الشراب الشعبيّ المنبِّه. كما تستهلكها شعوبٌ أخرى بدلاً من القهوة أو الشاي أو إلى جانبهما. ولهذا فإنّ للكوكا مكانًا خاصًا في التراث البوليڤيّ.

أما استعمالها الثاني، والذي لا علاقة للبوليڤيين به، فيأتي عن طريق استخدامها في صناعة الكوكايين وفي شراب الكوكاكولا.

❖ ـ كاتب فلسطينيّ «متجوّل» بين أوروبا وأميركا اللاتينية والأردن.

١ ـ راجع شفيق عسل، «مدينة تقاوم العولمة: حربُ الماء في كوتشابنبا،» الآداب، العد ٣ ـ ٢٠٠٣/٤، ص ٩٧ ـ ١٠١.

ولهذا تهاجم الولاياتُ المتحدةُ، لحساب شركة الكوكاكولا التي تَحتكر شرابَ الكوكا، مزارعي ورقة الكوكا وتَضْغط على حكومة بوليڤيا لمنع زراعتها تحت حجّة «محاربة المخدِّرات،» علمًا أنّ ورقة الكوكا ليست مخدِّرًا في حدّ ذاتها وإنّما لها دورُ العامل المساعد في صناعة الكوكايين. فمن أجل تأمين احتكار شركة الكوكاكولا الذي يدرّ بلايينَ الدولارات سنويًا جعلت الولاياتُ المتحدةُ من سيطرتها على بوليڤيا لمنع زراعة ورقة الكوكا هدفًا استراتيجيًا.

انطلاقًا من مقاومة السياسة الأميركية المطبَّقة من خلال قوانين تفرضها حكومةُ بوليڤيا ضدّ زراعة ورقة الكوكا، تشكّلتْ حركةُ الكوكاليروس وكَبرتْ عبر تلك المقاومة، بل أصبحتْ أهمَّ قوّةٍ سياسيةٍ في بوليڤيا، إذ تَمكّن جناحُها السياسيّ، حركةُ «الماس،» من إيصال ٣٥ عضوًا إلى البرلمان في آخر الانتخابات. وحصل قائدُ الحركة أيڤو موراليس على المرتبة الثانية في الانتخابات الرئاسية، بفارق صغير مع الرئيس الحاليّ سانشز لوزادا الذي اضطُرَّ إلى التحالف مع الأحزاب السياسية الأخرى لحُكْم البلد.

لا تعتبر «الماس» نفسَها حزبًا سياسيًا وإنّما أداةً سياسيةً في خدمة الحركات الشعبية، الأمرُ الذي حَوّلها إلى قوّة جماهيرية وأعطاها قدرةً أكبرَ على الحشد الواسع في التظاهرات. فعندما قررتْ في شهر يناير إطلاقَ تظاهرات احتجاج دفاعًا عن مزارعي الكوكا أجابت السلطةُ برفض السماح بالتظاهر وراحت تَستخدم القوّة في قمع الجماهير. فلجأ مزارعو الكوكا إلى سدِّ الطرقات بالحجارة ووضع الموانع في مواجهة حركة السير، لاسيّما في الطرق الرئيسية الواصلة بين المدن. ولعلّ وجودهم في الغابة التي تُطلّ على عدد من الطرق الهامة قد حَوّلَ الصراعَ ـ بعد أن مُنعت التظاهراتُ وأُعلن ما يُشبه حالةَ الطوارئ ـ إلى مطاردة بين رجال الجيش وهؤلاء المزارعين الفقراء على سدّ الطرقات وإعادة فتحها. وقد أَثبت هذا الأسلوبُ في بوليڤيا فعّاليتَه في تعطيل حركة المواصلات، الأمرُ الذي أدّى إلى خسائر ضخمة للاقتصاد وإلى التأثير من ثمّ في موقف الحكومة. وهكذا دامت المواجهاتُ ثمانيةَ أيام، قُتل فيها خمسةَ عشرَ من مزارعي الكوكا وجُرح العشرات، وهو ما أَجبر رئيسَ بوليڤيا على تغيير سياسته والدخولِ في مفاوضات مع الحركات الشعبية في ٨ يناير.

ولكنْ ما كادت معركةُ ورقة الكوكا تخفّ حتى أَعْلنت السلطةُ في أوائل شهر فبراير عن فرض ضريبة جديدة بحوالى ١٢،٥ في المائة على رواتب موظّفي الدولة، وذلك إلى جانبِ ما سَبَقَ وفُرضَ من ضرائب أَرهقت الشعبَ البوليڤيّ. وزاد الطينَ بلةً ما جاء على لسان لوزادا حين اعترف بأنّ الدولة أُجبرتْ على وضع هذه الضريبة لتمويل الموازنة بناءً على ضغط صندوق النقد الدوليّ! وكان من البدهيّ لمثل هذا التدخُّل من قبل صندوق النقد الدوليّ في بلد فقير مثل بوليڤيا، وفي وضعٍ عامٍّ متأزم، أن يُلهب غضبَ الشعب. وفي يوم ١١ فبراير تحركتْ مجموعاتٌ من الشرطة نفسها لتعلن إضرابًا ضدّ هذه الضريبة. فقامت في اليوم التالي، في العاصمة لاپاز، تظاهراتٌ طلاّبية وشعبية كبيرة اتّجهتْ إلى القصر الرئاسيّ، وراحت تَرجمه بالحجارة. وما إنْ أُرسل الجيشُ لقمع المتظاهرين بالرصاص والقنابل المسيلة للدموع حتى وجد نفسَه، هذه المرةَ، أمام فِرَقٍ من الشرطة تشارك في التظاهرات هي الأخرى. ومع ذلك حاول قمعَها، فردّتْ عليه الشرطةُ بأسلحتها، وردّ المتظاهرون بحجارتهم وزجاجاتِ المولوتوف، فشهدتْ ساحاتُ لاپاز معاركَ حقيقيةً داميةً أَسْفرتْ عن مقتل ٣٠ متظاهرًا من صفوف المحتجّين الغاضبين.

غير أنّ هذه الحادثة العنيفة بدلاً من إخافة الناس كانت سببًا لخروج حشود كبيرة من الشعب إلى الشوارع لمساندة المتظاهرين والشرطةِ الثائرة، وعلت الهتافاتُ تطالب بسقوط الرئيس. وهاجم المتظاهرون عدّةَ رموزٍ للسلطة وللشركات المتعددة الجنسيات، مثل مقرّ حزب الرئيس وبناياتٍ تابعةٍ للرئاسة وبعض البنوك ومصنع الكوكاكولا في المقدِّمة. هنا وجد الرئيسُ نفسَه أمام انتفاضة شعبية متفاقمة تَدْعمها أعدادٌ كبيرةٌ من الشرطة، فاضطُرَّ إلى التراجع لإنقاذ سلطته، وأَعلن إلغاءَ الضريبة على المعاشات، وتغييرَ كلّ وزرائه، والدخولَ في مفاوضات فورية مع كل الفئات الشعبية.

وبالرّغم من عودة الهدوء نسبيًا إلى الشارع البوليڤيّ إلاّ أنّ الوضع ما زال متأزّمًا. فقد أَعلنتْ أغلبُ الحركات الشعبية أنّها لن تَترك السلطةَ تَعبث وتستمرّ بسياستها العولمية النيوليبرالية تحت حكم صندوق النقد الدوليّ والبنك الدوليّ والسفارة الأميركية. وأكّدتْ في كلّ مناسبةٍ أنّها مستعدّة للعودة إلى الشارع إذا لزم الأمر.

دروس معركة الكوكا

صحيح أنّ بوليڤيا بلد فقير ولا يمثّل أهميةً استراتيجيةً كبيرةً على المستوى العالميّ، مثل جيرانه البرازيل أو الأرجنتين أو فنزويلا، إلاّ أنّ ما يحدث فيها لافتٌ للنظر، ويمكن أن نَستنتج منه دروسًا مهمّةً في قراءة المتغيرات في العالم، وأن نستنتج ـ ربّما ـ دروسًا أخرى في أشكال مواجهتها. ففي هذا البلد المتواضع عدّةُ تجارب واقعية في مواجهة العولمة، كما في مواجهة الأنظمة الديموقراطية ظاهريًا والتابعة عمليًا لسياسة واشنطن والبنك والصندوق الدوليَّيْن. لقد أَخذت الحركاتُ الشعبيةُ الجديدةُ، التي تَخْتلف عن الأحزاب اليسارية التقليدية، تَقْوى ويعلو صوتُها الرافضُ لنظام العولمة الرأسماليّ الاحتكاريّ. وطَفقتْ تطالب بديموقراطية حقيقية وعدالةٍ أكبر وعالمٍ آخر، مع محاولة إيجاد بدائل عملية: فاللافت أنّ هذه الحركات في بوليڤيا وبلدانٍ أخرى في أميركا اللاتينية لم تَكسب عددًا من المعارك ضدّ النظام الرأسماليّ النيوليبراليّ التابع للشركات المتعدِّدة الجنسية فحسب، وإنّما باتت تبحث عن بدائل له أيضًا.

لا يستطيع المرء، وهو يرى تراجُعَ قيادة الدولة أمام انتفاضة الشعب وغضبه ويَلْحظ أهميةَ اتحاد الحركات الشعبية مع قوى مسحوقةٍ اقتصاديًا من أجهزة الدولة نفسها (كالشرطة مثلاً في حالة بوليڤيا)، إلاّ أن يتوقف أمام هذه الظاهرة الجديدة داخل بلادٍ ديموقراطيةٍ من العالم الثالث أُدرجتْ في نظام العولمة. هنا يجب أن يُؤخَذَ في الاعتبار أنّ هذه الإجابة الشعبية يُمْكن تفسيرُها من خلال فهم منطق العولمة نفسه، هذا المنطق الذي لا حدودَ لجشعه في جني الأرباح، كاسحًا

أمامه كلّ الشعوب من خلال عملية عالمية تعيد إنتاجَ الفقر والظلم وعدم المساواة وبتصاعدٍ متسارعٍ جدًا. ففي بضع سنين وَجَدَتْ ملايينُ العائلات نفسَها تحت خطّ الفقر ومن دون أمل أو مستقبل. أما المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية للدولة فقد أُلغيتْ أو هُمِّشتْ تمامًا من خلال الخصخصة الهوجاء، في الوقت الذي تطوَّرتْ فيه أجهزةُ القمع إلى مستويات أعلى، وتوسَّعَ الفسادُ توسُّعًا مريعًا. ولذلك كان لا بدّ من أن تَبرز طرق جديدة في النضال وبدائلُ تلقائيةٌ وضروريةٌ للدفاع عن الحياة من قِبل عشرات الملايين الذين أخرجتْهم العولمةُ النيوليبراليةُ من حياة المجتمع.

ما يمكن ملاحظتُه أيضًا من خلال التجربة البوليڤية في المواجهة أنّ التدفُّق الشعبيّ إلى الشوارع لا بدّ أن يبدأ بطريقة صارمة ولكنّها سلمية؛ ذلك لأنّ النظام الديموقراطيّ يَسْمح بالتعبير عن رفض سياسات السلطة المنتخبة ما دامت التظاهراتُ والمهرجاناتُ بعيدةً عن العنف. غير أنّ التحوُّل إلى هبة شعبية يأتي **بعد** أن تحاول السلطةُ قمعَ الاحتجاج بالقوّة ويَسقط الشهداءُ والجرحى. فعندئذ لا تستطيع الحركة الشعبية العودةَ إلى الخلف، خصوصًا إذا تعاظَمَ التأييد الشعبيُّ وأصبحتْ قوى القمع التي تمتلكها السلطةُ غيرَ كافية لإيقاف انتفاضةٍ شعبيةٍ حشَدَتْ هي الأخرى كلَّ قدراتها. فقد أَثبتتْ تجربةُ بوليڤيا وتجاربُ عالميةٌ أخرى أنّ إسالة الدماء في قمع الجماهير في الشوارع يعطي التظاهراتِ شرعيةً في مقابل سلطةٍ أخذتْ تَفْقد شرعيتَها حتى لو كانت منتخبةً. ومن هنا فإنّ تقويةَ الاندفاع الشعبيّ أكثرَ فأكثرَ في الشوارع ردًا على قمعه بالقوّة قد تُؤدّي في نهاية المطاف إلى سقوط السلطة وفقدانها للشرعية. وهذا ما حدث في الأرجنتين في ديسمبر من عام ٢٠٠١. ففي وضع مثل هذا لا يبقى للسلطة غيرُ خياريْن لمواجهة الغضب الشعبيّ:

ـ الأول هو اللجوء إلى تكتيك القمع بالقوّة؛ فإذا لم ينجح تمَّ التراجُعُ إلى المفاوضات، وإلى محاولة تقسيم وحدة الحركات الشعبية وإطلاقِ أجهزة الإعلام لإظهار تلك الحركات وكأنّها مجرّدُ عصابات، بل وإظهار قادتها وكأنّهم مشبوهون فاسدون.

ـ وأما الخيار الثاني فهو الانحناء منذ البداية أمام رفض الشعب لنظام سياسيّ واقتصاديّ مكروه بسبب فساده وتبعيته لواشنطن وصندوقِ النقد الدوليّ والبنكِ الدوليّ، وهو نظامٌ أفقرَ البلادَ ولم يُفِدْ من سياساته غيرُ طبقةٍ صغيرةٍ جدًا من المجتمع، الأمر الذي يجعله نظامًا لاديموقراطيًا أو متناقضًا مع الديموقراطية، ومن ثم لا بدّ من إعادة النظر فيه وقيامِ عقدٍ اجتماعيّ وسياسيّ جديد يضمّ كلَّ فئات الشعب.

حتى الآن تلجأ كلُّ السلطات في البلاد الديموقراطية إلى الخيار الأول، وذلك شيء طبيعيّ إذ ليس في منطقها ما يَسْمح بإعادة النظر في نظامها. ولكنّ الأكيد أنّنا إذا نَظَرْنا إلى التظاهرات الشعبية والمشاكل العميقة التي تنتظر تلك الأنظمةَ فلن يكون أمامها مع الوقت سوى تقديم التنازلات قبل حدوث ثورة شعبية حتمية ـ ومَنْ يدري فقد تحدث هذه الثورةُ على نطاقٍ عالميّ، كما تؤشّر حركاتُ الاحتجاج «المعولمة» على نطاق القارات الخمس.

أخيرًا لا آخرًا، إذا حاولنا تحليلَ الحركات الشعبية، بالرُّغم من انتصارها في هذه المعركة أمام السلطة البوليڤية في ما يخصّ الضريبةَ على المعاشات وفي «حربِ المياه» في كوتشابنبا كما في «حرب الكوكا» في أوائل العام الحاليّ، فسنجدها ـ على ما يشير عددٌ من نشطائها ـ مفتقرةً إلى تنظيمٍ أكبرَ ووحدةٍ أفضلَ داخلها. ثم إنّها تَفْتقر إلى صوغ استراتيجيةٍ بعيدةِ المدى، وإلى تقديم خطاب جديد يَجْمع أوسعَ فئات المجتمع. ولعلّ أهمّ معركة تواجه تلك الحركات الشعبية في بوليڤيا وأميركا اللاتينية عمومًا هي المعركة الثقافية لإقناع عدد أكبر من النخب والفئات الشعبية بالانضمام إليها في مواجهة الخطاب الليبراليّ العولميّ نفسِه. فهنا ثمة أفكار تَسُود كلَّ وسائل الإعلام وتقدِّم صورةً كاذبةً عن الواقع لا بدّ من التصدّي لها نظريًا وثقافيًا لا سياسيًا فقط، ومن ثم التقدُّم بفكرٍ نقديٍّ إزاء الشركات المتعدّدة الجنسية وإشكالية التبعية لها. حقًّا إنّ الطريق لا يزال طويلاً لإحداث هذا التغيير في التفكير، ولكنّ كثيرًا من هذه الحركات التي شاركتْ في التظاهرات بدأتْ تدرك هذا الأمرَ والحاجةَ إليه، وراحت تَعْمل فعليًا مع فئات أخرى من المجتمع ـ لاسيّما من الطلبة والمثقفين وأساتذة الجامعات والصحفيين ممن يتمتّعون بالنزاهة والاستقلالية.

ما عاشه الشارعُ البوليڤيُّ خلال الشهريْن الأوليْن من هذا العام قد يمثِّل خطوةً مهمّةً في المعركة ضدّ العولمة والتبعية لأميركا، وهي معركة تُشارك في خوضها حركاتٌ شعبية كثيرة في العالم حتى لو لم تصل غالبيتُها بعدُ إلى مرحلة الاصطدام العنيف مع السلطة. فصورةُ الشعب البوليڤيّ الغاضب وسط الدماء والرصاص والغازات تمثِّل أملاً كبيرًا بالنسبة إلى كلّ مَنْ يقاوم العولمةَ المتوحِّشة التي تَنْهب مئات الملايين من البشر فتَهْبُط بمستويات معيشتهم إلى ما تحت خط الفقر.

فلسطين ومقاومة العولمة

ختامًا، لا يَنْبغي لنا، ونحن نرافق هذه الظاهرةَ الجديدةَ، أن نَسْتغرب تحوُّلَ انتفاضة الشعب الفلسطينيّ ومقاومته للاحتلال الصهيونيّ إلى رمزٍ كبيرٍ لكثيرٍ من هؤلاء الشباب الذين يواجهون في أميركا اللاتينية الرصاصَ بالحجارة. والكثيرون منهم أَصْبحوا يتلفّحون بالحَطّة الفلسطينية ويَرْفعون العلمَ الفلسطينيَّ وهم يتظاهرون ضدّ العولمة في بورتو أليغري هذه السنة. ولا نَنْسى كيف أخذ المشهدُ نفسُه يتكرّر في تظاهرات مئات المدن والعواصم في العالم كلّه.

بوليڤيا